

رفع لفظ الجلالة (الله) في قوله تعالى:
[لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا] [الأنبياء : ٢٢]

د. علي رحيم هادي
الحلو
مؤسسة العلوم

المقدمة

علم النحو علم جليل ومركب صعب ولا سيما في مباحث القرآن الكريم؛ لأن أحكامه تخضع للدلالة أولاً ، وللذوق الأدبي الرفيع ثانياً ، وللسياق ثالثاً ، وإلى غير من مؤثرات، ولا بد أن يُلمَّ بهذا العلماء ، ولا سيما المختصون بعلوم اللغة وتفسير القرآن وعلومه كافة، وبالحديث الشريف حتى أنواع العلوم الأخرى.ومما يذكر عن توجه سيبويه (ت ١٨٠هـ) إليه، وبراعته فيه أدلّ الأدلة على جلالة هذا العلم ،وعظم قدره ،وخطره، وضرورة ضبطه من لدن علماء اختلفوا بغير علوم اللغة ،إذ يُروى عنه أنه كان مُختصاً بالحديث الشريف والفقہ (وكان مستملياً لحماذ بن مسلمة ،وكان حماذ فصيحاً ،فاستملاه يوماً قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء) فقال: سيبويه: ليس أبو الدرداء ،فصاح به حماذ: لحننت يا سيبويه ليس هذا ذهب ،إنما هو استثناء ،فقال سيبويه: لا جرم والله لأطلبنَّ علماً لا تُلحّنيني معه ،فمضى ،ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمي والخليل وسائر النحويين)^(١). ثم كان ما كان من تأليفه (الكتاب) وما أدراك ما الكتاب !؟

وكذا الأمر في توجيه دلالات النص القرآني ،وأخص بالذكر ما أشكل على علماء اللغة والتفسير منها ، فراحوا يقلّبون المعاني ،ويحتملون التأويل ،فيغيّرون ما قعدوا من حدودٍ نحويّة، أو عللٍ إعرابية ،منها . مثلاً . في قوله تعالى: (قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُذَّتْ إِلَيْنَا) [يوسف : ٦٥]. بإثبات (الياء) في (نبغي) ،وبحذفها في قوله تعالى: (قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ) [الكهف : ٦٤]. أو توكيد المضارع بنون التوكيد على الرغم من أنّه منفي ،بخلاف ما أصّل علماء النحو من قواعد توكيد الفعل المضارع بنون التوكيد ،كما في قوله تعالى: (قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ) ^(٢) [النمل : ١٨]. أو إنزالهم الحرف منزل الاسم كما في الآية المباركة التي يقوم البحث فيها ،وهي قوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)

(١) مجالس العلماء ١٥٤-١٥٥ .وينظر: معجم الأدباء ١٠/٥٥ .ومقدمة مُحقق الكتاب . عبد السلام محمد

هارون ٧/١ . وثمة قصة أخرى تروى عنه ذكرتها الكتب السابقة وغيرها .

(٢) وكذا في قوله تعالى: (لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) (الأنفال: ٢٥).

[الأنبياء : ٢٢] .إلى غير ذلك من الأمثلة التي تبين أنّ النحو لم يعالج بقناعة كثيراً من الظواهر الأسلوبية القرآنية أو تراكيبه ،وإنما مال إلى التقدير والتأويل. والصواب هو النظر بدقة فيما قعده العلماء من قواعد اللغة جاعلين النص القرآني الكريم أول الأمثلة وعليه تُبنى القواعد .

وثمة دراسات كثيرة تدعو إلى ما ذهب إليه ،ولا أزمع أن البحث هذا أول دعوة للعودة إلى النص القرآني، وبناء قواعد نحونا العربي عليه، ونحن لا نغفل استشهاد علمائنا بالنص القرآني، ولكن استشهادهم كان مبتسراً ،بل ربما كان نصيبه قياساً بالشعر قليلاً، ثم ندّعي . هنا . أنّ القرآن كتاب نحو ،غير أننا نطالب دارسي العربية أن يعيدوا النظر بقواعد النحو العربي مستضيئين بالنص القرآني الكريم أولاً ،وحيث وجدنا النص يؤيد ما نذهب إليه ،ثم نبني القاعدة ثم نستعين القاعدة بما وصلنا من نصوص عربية غير مصنوعة ،وغير مركبة على وفق ما يريده عالم اللغة ولا يرفضها الذوق العربي الرفيع ،وأسلوب بلغاء العرب ،وما ألفناه من روعة بيانهم.

لذا فنحن بحاجة إلى نحو قرآني، وهذا البحث محاولة جادة في التوجه لإيجاد تخريج لإعراب آية قرآنية كريمة ، يجمع بين السياق والأسلوب والمعنى ، ولا بد أن نذكر أنّ تحليل النص الكريم ،وما سنسبط القول فيه لا يخرج عما ألفته لغة العرب ،ولا يخرج عن قواعد لغتهم. ومن الله السداد والتوفيق وبه نستعين ونستعصم.

التمهيد

الاستثناء أسلوب من أساليب اللغة العربية ،يُخرَجُ به بعضٌ من كل^(١)، أي: هو إخراج شيء من مجموع ما قبله، ويكون هذا المُخرَجُ مخالفاً ما أُخرِج منه في حكم المعنى والإعراب غالباً، ويتم بأداة الاستثناء (إلا) وهي أمّ الباب^(٢)، أو بإحدى أخواتها^(٣)، وكثيراً ما نجد أسلوب الاستثناء مراداً به القصر أو الحصر، على الرغم من أنّ أركان الاستثناء تامة أي: ليس القصر محصوراً على أسلوب الاستثناء المفرغ (غير التام) ، وعلى الرغم من أنّه وقع في كلام موجب، كما في قوله تعالى: (وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ) [الأنفال: ١٦] ،وكما سيتجلى ذلك خلال البحث بعون الله.

والاستثناء في اللغة من (ثنى) قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) : (ومعنى الاستثناء من قياس الباب وذلك يثنى مرة في الجملة ومرة في التفصيل ؛لأنك إذا قلت: خرج الناس ،ففي الناس زيد

(١) ينظر: الأصول في النحو ٢٩١ والاستغناء في الاستثناء ١٦ .

(٢) لم أعرض لأدوات الاستثناء الأخر يطول البحث في غير قصده.

(٣) ينظر: المقتضب ٣٩٢/٤ وشرح الأشموني ٢٢٧/١ وهمع الهوامع ٢٢٢/١ ومعاني النحو ٦٧٦/٢ .

وعمره ، فإذا قلت: إلا زيدا ، فقد ذكرت به زيدا مرة أخرى ، ذكرًا ظاهرًا ، ولذلك قال بعض النحويين : إنه خرج مما دُخِلَ فيه ، فعمل ما عمل (عشرون) في (الدرهم) ، وهذا كلام صحيح مستقيم^(١) .
والاستثناء يكون تاماً (أي المستثنى منه مذكور) ، مثبتاً والمستثنى من جنس المستثنى منه ، فيسمى متصلاً ، نحو قوله تعالى: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) [البقرة: ٢٤٩] . ويكون تاماً مثبتاً ، والمستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، فيسمون المستثنى منقطعاً ، نحو قوله تعالى: (الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ) [الحج: ٤٠] .
أو يكون الاستثناء تاماً منفيًا ، والمستثنى منقطع ، نحو قوله تعالى: (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا) [النساء: ١٥٧] .

وحكم إعراب المستثنى في الأنواع التي مر ذكرها وجوب النصب عند الجمهور ، ونقل خلاف في حكم إعراب المستثنى إذا كانت جملة الاستثناء منفية تامة والمستثنى منقطع ، فقبل بوجوب نصبه ، وهو مذهب أهل الحجاز ، وبجواز نصبه ، أو الاتباع (وهو قول بني تميم)^(٢) .

أما حكم إعراب المستثنى إذا كانت جملة الاستثناء منفية تامة ، والمستثنى متصل فيجوز نصبه على الاستثناء ، أي : مستثنى منصوب جوازاً ، أو الاتباع على البدلية ، أي بدلاً من المستثنى منه ، (بدل بعض من كل) ، نحو قوله سبحانه : (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) [النساء: ٦٦] .
أما الجملة الخالية من المستثنى منه ولا بد أن تكون مبدوء بنفي أو شبه نفي (استفهام أو نهى)^(٣) ، فقد اصطلح العلماء على تسمية هذا الأسلوب بالقصر ، أو الاستثناء المفرغ (غير التام) ، ويكون حكم إعراب ما بعد (إلا) بحسب موقعه من الجملة ، وتكون (إلا) أداة حصر (قصر) ، أي: أداة استثناء ملغاة ، نحو قوله تعالى: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) [آل عمران: ١٤٤] .
وقوله عز وجل: (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ) [الأنعام: ٩٠] . وقوله سبحانه : (هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ) [الأنعام: ٤٧] . وقوله تبارك وتعالى: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ) [البقرة: ٢١٠] . وقوله جلّت قدرته: (وَلَا تُوْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دينَكُمْ) [آل عمران: ٧٣] .
المبحث الأول (لو): *

(١) مقاييس اللغة ٣٩٢/١ . وينظر: أسرار التنزيل وأنوار التأويل / ٩٥ ، والاستغناء في الاستثناء / ١٥ وما بعدها .
والمعجم الوسيط ١/١٠١ .

(٢) ينظر: الكتاب ٣١٩-٣٢٠ . والمقتضب ٤/٤٠١ والاستغناء في الاستثناء ١٦٧ ومعاني النحو ٢/٦٧٦ .

(٣) المقتضب ٤/٣٨٩ وينظر: شرح الأشموني ١/٢٣٠-٢٣١ .

* ذكرت الدكتورة بتسام الصفار رسالة بعنوان: الإلماع بإفادة (لو) للامتناع في قوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) لمحيبي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩هـ) ، ولم أطلع عليها . ينظر: معجم الدراسات القرآنية ١١٨ .

لو: حرف من حروف الشرط غير الجازمة (الهوامل)^(١). وقد أوسع في استعماله لمعان آخر^(٢). ولم يشر البحث إلى المعاني الجانبية لعدم علاقتها به، وهذه على نوعين:

١- الشرطية الامتناعية: التي هي حرف امتناع لامتناع، أي: يمتنع حصول الثاني لامتناع حصول الأول بعدها، نحو قوله تعالى: (وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْتَرْتُ مِنْ الْخَيْرِ) [الأعراف: ١٨٨].

٢- الشرطية غير الامتناعية: التي قيل إنها بمعنى (إن) الشرطية، نحو قوله تعالى: (قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ) [آل عمران: ١٥٤]. فتكون لمجرد الربط بين جملتي الشرط وجوابه بعدها)^(٣).

وأول تعريف دقيق لـ(لو) قول سيبويه (ت ١٨٠هـ): (هي لما كان سيقع لوقوع غيره)^(٤). وأعاد المبرد (ت ٢٨٥هـ) حد (لو)، فقال: (ف (لو) أصلها في الكلام أن تدل على وقوع الشيء لوقوع غيره،... ثم تتسع فتصير في معنى (إن) الواقعة للجزاء، قال الله عز وجل: (وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ) (يوسف: ١٧)^(٥).

وذكر أكثر النحاة دلالتها على الشرط وفصلوا القول في ذلك، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ). (إن الشرط لا يكون إلا بالأفعال لأنك تعلق وجود غيرها على وجودها، والأسماء ثابتة موجود، ولا يصح تعليق وجود شيء على وجودها .. وأما (لو) فإذا وقع بعدها الاسم وبعده الفعل فالاسم محمول على فعل قبله مضمرة، يفسره الظاهر وذلك لاقتضاءها الفعل دون الاسم)^(٦).

وعبارة أكثر النحاة في (لو) الامتناعية أنها حرف امتناع لامتناع، أي: تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول. وناقش هذا المرادي (ت ٧٤٩هـ) بقوله: (وهذه عبارة ظاهرها أنها غير صحيحة؛ لأنها تقتضي كون جواب (لو) ممتنعاً غير ثابت دائماً، وذلك غير لازم، لأن جوابها قد يكون ثابتاً في مواضع، وكذلك في قولهم: لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه، فترك السؤال محكوم بعدم حصوله، والعطاء محكوم بحصوله على كل حال، وكذا قول عمر في صهيب (رضي الله

(١) معاني الحروف. الرماني/١٠١.

(٢) من دلالاتها أنها حروف مصدرية وللمتني وللتقليل، ينظر: الجنى الداني/٢٨٧. والمغني/١/٢٥٥ وما بعدها. والإعراب عن قواعد الإعراب/١٢١.

(٣) الحروف الثنائية غير المختصة في القرآن الكريم/٢٧٥ وما بعدها.

(٤) الكتاب ٤/٢٢٤.

(٥) الكامل ١/٣٦١. وينظر: (لا) في اللغة العربية. رحيم جمعة علي/٣٤.

(٦) شرح المفصل ٩/٩-١١.

عنهما): (لو لم يخف الله لم يعصه). فعدم المعصية محكوم بثبوته؛ لأنه إذا كان ثابتاً على تقدير عدم الخوف، فالحكم لثبوته على تقدير ثبوت الخوف أولى وكذلك قوله تعالى: **وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ** [لقمان: ٢٧]، فعدم النفاذ ثابت على تقدير كون في الأرض من الشجر أقلاماً مدادها البحر وسبعة أمثاله فثبوت عدم النفاذ على تقدير عدم ذلك أولى. فهذه الأمثلة ونحوها تدل على فساد قولهم: (لو حرف امتناع لامتناع)^(١).

وبعد أن دلت ابن يعيش على أن حد (لو) الامتناعية غير صواب ذهب إلى القول: (والتحقيق في ذلك: (لو) حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، فيلزم من تقدير حصول شرطها محكوماً بامتناعه، إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك، فتصير حرف وجوب لوجوب، وتخرج عن كونها للتعليق في الماضي. وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً على كل تقدير؛ لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط، كما تقدم، ولكن الأكثر أن يكون ممتنعاً.

فقد اتضح بذلك أن (لو) تدل على أمرين: أحدهما: امتناع شرطها. والآخر: كونه مستلزماً لجوابها، ولا تدل على امتناع الجواب في نفس الأمر، ولا ثبوته، ولكن الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين)^(٢).

غير أن المرادي وضح صحة حد (لو) الامتناعية أنه: (حرف يدل على امتناع الثاني لامتناع الأول، وأنه يقسم على وجهين:

الأول: أنه يكون المراد جواب (لو) ممتنع لامتناع شرطه، غير ثابت لثبوت غيره؛ بناء منهم على مفهوم الشرط في حكم اللغة لا في حكم العقل.

والثاني: أن يكون المراد أن جواب (لو) ممتنع لامتناع شرطه، وقد يكون ثابتاً لثبوت غيره؛ لأنها إذا كانت تقتضي نفي تاليها، واستلزمه لتاليه، فقد دلت على امتناع الثاني لامتناع الأول، لأنه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم مع احتمال أن يكون ثابتاً لثبوت أمر آخر،.. فصح على أنه يقال: (لو): حرف يدل على امتناع الثاني لامتناع الأول)^(٣).

أما (لو) الشرطية الامتناعية، وهي التي بمعنى (إن) الشرطية فهي تختص بالدخول على الفعل كذلك، وإن تلاها فعل مستقبل، ويؤولونه للمضي، قال الشاعر:

(١) الجنى الداني / ٢٨٧ وينظر: شرح الأشموني ٣/ ٥٩٩ ومعاني النحو ٤/ ٤٦٧.

(٢) الجنى الداني / ٢٨٨.

(٣) السابق / ٢٨٩.

لو يسمعون كما سمعت حديثها خروا لغزة ركعاً وسجوداً

فهي على عكس (إن) الشرطية التي تصرف الماضي إلى الاستقبال^(١).
ونبه المرادي على أن (لو) الشرطية التي بمعنى (إن) مثل (إن) الشرطية يليها المستقبل،
وتصرف الماضي إلى الاستقبال، كقوله تعالى: (وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ)^(٢).
غير أن الدكتور فاضل السامرائي قسم (لو) هذه ثلاثة أقسام: (الأول): الامتناعية .
الثاني : الشرطية غير الامتناعية. **الثالث**: وقد تأتي بمعنى (إن)^(٣). وفي تقسيمه هذا النظر
وذلك أن (لو) فيها جميعاً شرطية.

وألمح الدكتور السامرائي إلى دلالة (إن) و (لو) الشرطيتين واستعمالهما، فقال (والحق أنها .
أي: (لو) . (لا تطابق (إن) ،فإن شرط (لو) بعيد الوقوع ،وهو أبعد من (إن) ،جاء في الكليات:
(والأصل في فرض المحالات كلمة (لو) ،دون (إن) ؛لأنها لما لا جزم بوقوعه ،ولا وقوعه ولا
وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه ...ويدل على ذلك الاستعمال ،قال تعالى: (لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ
يَتَّخِذَ وُلَدًا لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ)[الزمر: ٤]. وقوله (صلى
عليه وآله): (يا عماء لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر
حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته)* ،فإن قوله تعالى: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ
فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ). جاء فيه بـ(لو) دون (إن) لأن الإنسان قصارى ما يستطيع حفظ نفسه أن يكون
في برج مشيد، فجاء بـ(لو) الدالة على البعد)^(٤).

إنّ القول الفصل في (لو) . التي عرضنا آراء قسم من العلماء فيها وأمثلة لها . هو ما يهمننا
نوعها في النص القرآني الذي سندرسه هنا والتي حدّها سيبويه . كما مر :: (حرف لما كان سيقع
لوقوع غيره)^(٥).

والذي أميل إليه في حد (لو) أنها (حرف امتناع لامتناع ،وفيه معنى الشرط) ،حد سليم صالح
في أكثر استعمالات (لو) ،فهو حد يصح على كثير من النصوص التي تقوم شاهداً على
استعمالها ،وهو بُعد حدّ تعليمي صحيح لغلبة هذه الدلالة عليه.

(١) الجنى الداني /٢٩٠/ وينظر: شرح الأشموني ٦٠٠/٣ ومعاني النحو ٤٦٨/٤.

(٢) الجنى الداني/٢٩٤/ وينظر: مغني اللبيب ٢٦٥/١.

(٣) معاني النحو ٤٦٧/٤-٤٦٨.

* ينظر: قوله (صلى عليه وسلم وآله) في : تاريخ الطبري ٥٤٥/١ والسيرة النبوة ١٠٠/٢.

(٤) معاني النحو ٤٦٧/٤-٤٦٨.

(٥) الكتاب ٢٢٤/٤.

يترتب على ما ذكر ، ومن استقراء النصوص التي وردت فيها (لو) حرف شرط وامتناع، أن ما بعدها لم يقع، بل لا يُحتمل حصوله، بتعبير آخر أنها تمنح التركيب دلالة النفي، وهذا ما يتضمنه تركيب (لو) ، وفعل الشرط وجوابه الماضيان . هنا . ، وعليه تكون الآية الكريمة مبنية على النفي أصلاً ، وليست من نوع الاستثناء الموجب.

المبحث الثاني : (تحليل جملة: كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)

القسم الأول: كان: فعل ماضٍ مبني على الفتح ، يكون ناقصاً ، كما يرد تاماً^(١). قال الخليل (ت ١٧٥هـ) (الكون: الحدث يكون بين الناس ، ويكون مصدرًا من: كان يكون ، كقولهم: نعوذ بالله من رجوع بعد أن كان ، ومن^(٢) نقص بعد كون . والكينونة في مصدر (كان) أحسن . والكائنة أيضاً: الأمر الحادث).

وقال ابن فارس: (الكاف والواو والنون أصل يدل على الإخبار عن حدوث شيء، إما في زمان ماضٍ أو في زمان راهن يقولون: كان الشيء يكون كونًا إذا وقع وحضر، قال تعالى: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) [البقرة: ٢٨٠]. أي: حضر وجاء ويقولون: قد كان الشتاء، أي: جاء وحضر^(٣) ، وأما الماضي فقولنا: كان زيدٌ أميراً ، يريد: أن ذلك كان في زمان سالف.. ويقولون: كنت على فلان ، أكون عليه ، وذلك إذا كلفت به^(٤).

ما قاله ابن فارس في دلالات (كان) واستعمالها جاء من دونما تفريق صراحة بين التامة من الناقصة مكتفياً بما مثل لهما.

وقال الفيومي: (كان زيد قائماً، أي: وقع منه قيام ، وانقطع . وتستعمل تامة فتكتفي بمرفوع، نحو: كان الأمر، أي: حدث ووقع، قال تعالى: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) [البقرة: ٢٨٠]. أي: وإن حصل . وقد تأتي بمعنى (صار) وزائدة . (مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) [مريم: ٢٩]. (وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) [النساء: ١٧]. أي: من هو،...وكون الشيء ، وهو حصوله^(٥).

لقد خلط الفيومي بين (كان) الناقصة والزائدة فيما مثل لهما في النصين الكريمين الأخيرين اللذين استشهد لهما بهما ناقصة ، لم تكتف بمرفوع ..

(١) ليس من مطالب البحث . هنا . تفضيل عمل (كان) أكثر مما ذكرته ، خدمة للبحث وحدوده.

(٢) العين ٤١٠/٥ وينظر: المعجم الوجيز / ٥٤٥.

(٣) الدلالة في كان هنا: حلّ وقدم أدل مما فسّر به ابن فارس.

(٤) مقاييس اللغة ١٤٨/٥.

(٥) المصباح المنير ٢٠٧/٢.

إنَّ (كان) تكون ناقصة مختصة بالدخول على الجمل الاسمية للدالة على الحدث، أو الخبر قد تم فيما مضى من الزمان، وقد يستمر قال سيبويه: (تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى)^(١).

وقال المبرد: (و (كان) بهذه المنزلة إنما دخلت على قولك: زيد منطلق، لتوجب أن هذا فيما مضى، والأصل الابتداء والخبر، ثم تلحقها معانٍ بهذه الحرف . و(كان) فعل يتقدم مفعوله، ويتأخر ، ويكون معرفة ونكرة)^(٢).

وثمة استعمال لـ (كان) تامة قال سيبويه: (وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبد الله، أي: قد خُلِقَ عبد الله، وقد كان الأمر ، أي: وقع الأمر)^(٣).

والذي يهم البحث أن اختيار (كان) مقصود، وذلك لتوحي بدلالاتها المشهورتين: التمام والنقص، ذلك أن الدالتين مرادتان، فكونها تامة فذلك يعني نفي حصول تعدد الآلهة في السماء والأرض ونفي وجود أصناف الآلهة هو ما يمكن أن يوحي به هذا الفعل في الزمن الماضي ، ولما لم يوجد آلهة في الماضي فهو أمر لا يمكن أن يقع لاحقاً لانقضاء الحاجة لذلك.

أما كونها ناقصة فذلك أمر مقصود كذلك ؛ ليوحي بالإخبار بنفي تعدد الآلهة في السماء والأرض ، واستمرار نفيه ، وهذا ما يفهم من اختيار (كان).

القسم الثاني: الجار والمجرور: (فيهما)

١- في: حرف جر (فهي للوعاء تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه، وكذلك: هو في العُلِّ؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا، وإنما تكون كالمثل يُجاءُ به يُقاربُ الشيءَ، وليس مثله)^(٤). و(في من حروف الجر الملازم للجر)^(٥).
إنَّ اختيار حرف الجر (في) . هنا . جاء ليدل على الظرفية . مكانية وزمانية .؛ لأنَّ مما يليق بالآلهة الوجود المكاني والزمني ، وإن كان المراد نفي ذلك الموجود عنها.

٢- الضمير الغائب (هاء) وقد وصل بـ(ما) للدلالة على التثنية، وهذا الضمير يعود على (السموات والأرض)، في آية مرّت قبلُ، وهو قوله تعالى: (وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ) [الأنبياء: ١٩]. واستعمال ضمير الغيبة . هنا .

(١) الكتاب ٤٥/١.

(٢) المقتضب ٨٦-٨٧/٤.

(٣) الكتاب ٤٦/١ وينظر إعراب الآية الكريمة في: إعراب القرآن الكريم ومعانيه ٦/٢٩٤-٢٩٥.

(٤) الكتاب ٤/٢٦٦ وينظر: المقتضب ٤٥/١ أو ٤/١٣٩. ومعاني الحروف/٩٦. ومغني اللبيب ١/١٨٦. ومعاني النحو ٥٥/٣.

(٥) الموجز في النحو /٥٥.

إيجاز دقيق غير مُخِلّ ، قال القرافي: (فإن قلت: الله تعالى لا يوصف بكونه في السماوات ، ولا في الأرض ؛ لأن ذلك من خصائص الأجسام ، فالواقع حينئذٍ أن الله تعالى فيهما على كل تقديره بضرورة العقل، فما يكون جواباً على هذا السؤال ، هو الجواب عن النفي اللازم من الاستثناء والنصب ، قلت: المراد (فيهما) . ها هنا . ليس التحيز والإحاطة حتى يلزم السؤال ، بل (فيهما) بالاعتبار والتعظيم واستحقاق العبادة ، فالكون بهذه الصفات هو المراد، ولا يكون بالتحيز والتجسيم)^(١).

وفي تقديم الخبر شبه الجملة (فيهما) على اسم كان (آلهة) أمر مقصودٌ منه تأكيد الإخبار بنفي الوجود المكاني والزماني (السماوات والأرض) ، بطريق القصر . تقديم ما حقه التأخير . لمثل هذه الآلهة ، فأراد بذلك استحضار نفي الوعاء أولاً ، ولما فيه ثانياً .
القسم الثالث: آلهة: جمع (إلاه) قال الخليل: (ويسمون الأصنام التي يعبدونها: آلهة ويسمون الواحد: إلهاً)^(٢).

وقال الفيومي: (والإله: المعبود، وهو الله سبحانه وتعالى، ثم استعاره المشركون لما عبده من دون الله تعالى . والجمع (آلهة) فالإله: فعال بمعنى: مفعول مثل: كتاب بمعنى: مكتوب)^(٣).
جاء (آلهة) جمعاً منكراً ؛ لأنه أراد مطلق الآلهة ، وأياً كانت ، فناسب بذلك نفي وجودها المطلق : مكاناً ، وزماناً ، ونوعاً ، وتعدداً .

وسياتي مزيد من القول في لفظ الجلالة (الله) بعد مبحث (إلا) ، بعون الله .
وقد وردت صيغة (آلهة) في (٣٣) ثلاثة وثلاثين موضعاً^(٤)، منها جاءت مفردة من غير إضافة في (١٨) ثمانية عشر موضعاً ، ومضافة في (١٥) خمسة عشر موضعاً .

القسم الرابع (الإلا): حرف استثناء من الهوامل^(٥)، بل رأس أدوات الاستثناء. قال سيبويه في أثرها الإعرابي أو حال الاسم بعدها: (اعلم أن (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين فأحد الوجهين: أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ،... والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً .

(١) الاستغناء في الاستثناء/ ٢٦٢ . وينظر: تفسير التحرير والتنوير ٣٨/١٧ .

(٢) العين ٩١/٤ وينظر: مقاييس اللغة ١٢٧/١ .

(٣) المصباح المنير ٢٤/١ .

(٤) المعجم المفهرس ٣٩-٤٠ .

(٥) معاني الحروف/ ١٢٦ . وينظر: الاستغناء في الاستثناء/ ٢٩ . والجنى الداني/ ٤٧٣ . و (لا) في اللغة العربية/ ٣٦ وما بعدها .

فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق (إلا) ، فهو أن تُدْخِلَ الاسمَ في شيء تنفي عنه ما سواه ، وذلك قوله: ما أتاني إلا زيد ، وما لقيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد ، تُجْري الاسمَ مجراه ... ولكنك أدخلت (إلا) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء، ولتنفي ما سواها^(١).

ما ذكره سيبويه . هنا . يسمى الاستثناء المفرغ (غير التام).

أما الوجه الآخر فذكره في باب (ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه ، وذلك قولك : ما أتاني أحد إلا زيد ، جعلت المستثنى فيه بدلاً من الأول ... لأنك تُدْخِلُهُ فيما أخرجت منه الأول ... ومن قال: ما أتاني القوم إلا أباك ؛ لأنه بمنزلة: أتاني القوم إلا أباك ، فإنه ينبغي له أن يقول: (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا)^(٢) [النساء: ٦٦].

ثم ذكر وجوب نصب ما بعد (إلا) في (باب يختار فيه النصب ؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حماراً، جاءوا به على معنى: ولكن حماراً ، وكرهوا أن يُبْدِلُوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكن ، وعمل فيه كعمل العشرين في الدرهم.

وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حماراً، أرادوا: ليس فيها إلا حماراً ، ولكنه ذكر أحدًا توكيداً ؛ لأن يُعْلَمَ أن ليس فيها آدميٌّ ، ثم أبدل ، فكأنه قال: ليس فيها إلا حماراً^(٣).

وذكر كذلك وجوب النصب في باب (ما لا يكون إلا على معنى: ولكن) فمن ذلك قوله تعالى: (لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) . أي: ولكن من رحم^(٤).

وقصد سيبويه بهذا الباب الاستثناء الموجب.

الذي نخلص إليه في (إلا) أنها حرف استثناء في الكلام الموجب ، فتكون بمعنى (ولكن)، فينتصب ما بعدها على الاستثناء ، وكذا الأمر على لغة أهل الحجاز في جملة الاستثناء المنفية، والمستثنى ليس من جنس المستثنى منه (المنقطع).

أما في جملة الاستثناء المنفية والمستثنى من جنس المستثنى منه فجاز النصب على الاستثناء ، أو الاتباع على البدلية.

(١) الكتاب ٣١٠/٢ . وينظر : معاني الحروف/ ١٢٧ . والجنى الداني/ ٤٧٥ .

(٢) هذه القراءة بنصب (قليلاً) قراءة ابن عامر . التيسير في القراءات السبع . الداني/ ٩٦ . ويرفع (قليل) قراءة الجمهور .

(٣) الكتاب ٣١١/٢ . وينظر: معاني النحو/ ١٢٧ والجنى الداني/ ٤٧٦ .

(٤) الكتاب ٣١٩/٢-٣٢٠ . وينظر: الجنى الداني / ٤٧٦ .

أما في جملة الاستثناء المنفية الخالية من المستثنى منه فلا أثر لـ(إلا) في الاسم بعدها ،بل يكون متأثراً بالعامل قبلها ، وتكون (إلا) أداة حصر (قصر) فيها ، وهو ما نقلناه عن سيبويه أولاً.

والذي يستوقفنا في (إلا) . هنا . ما ذكره سيبويه في (باب ما يكون المبتدأ بعد (إلا) ، وذلك قولك : ما مررت بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه ، كأنك قلت : مررت بقوم زيدٌ خيرٌ منهم، إلا أنك أدخلت (إلا) لتجعل زيداً خيراً ممن مررت به.

وفرق سيبويه بين الجملة التي فيها نفي و(إلا) ، وأخرى خلت من النفي و(إلا) ، فقال: (ولو قال : مررت بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم لجاز أن يكون قد مر بناسٍ آخرين هم خيرٌ من زيد ، فإنما قال : ما مررت بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه ، ليخبر أنه لم يمر بأحدٍ يَفْضَلُ زيداً)^(١).

أما القول بأن (إلا) ترد صفة بمعنى (غير) ، وتكون حركة الموصوف قبلها هي حركة الاسم بعدها من غير أثر لـ(إلا) فهو قول فيه نظر ، كما سيأتي في مبحث آخر إن شاء الله.

القسم الخامس: لفظ الجلالة (الله): قدم العلماء مباحث كثيرة ،ومثيرة في لفظ الجلالة ،من حيث اشتقاقه،ودلالته،وقصره على الذات الإلهية،واختصاصه به،واستعماله في اللغة ،وتعريفه، وتكبيره،وتثنيته ،وجمعه،إلى غير ذلك من الدراسات.

قال ابن عطية : (والمكتوبة التي لفظها (الله) أبهرُ أسماء الله تعالى وأكثرها استعمالاً، وهو المتقدم لسائرهما في الأغلب ، وإنما تجيء الأخرُ أوصافاً)^(٢).

وقد اختلف في أصل لفظ الجلالة (الله) ، أمشتق أم جامد ؟

قال ابن فارس : (أله:الهمزة واللام والهاء ،وهو التعبد ،فالإله الله تعالى،وسُمِّي بذلك لأنه معبود.ويُقَالُ تَأَلَّه الرجل ،إذا تعبد)^(٣).

وقال ابن عطية : (واختلف الناس في اشتقاقه فقالت فرقة من أهل العلم : هو اسم مرتجل لا اشتقاق له من فعل، وإنما هو اسم موضوع له تبارك وتعالى؛ والألف واللام لازمة له لا لتعريف ولا لغيره ،بل هكذا وضع الاسم.وذهب كثير من أهل العلم إلى أنه مشتق من (أله) الرجل،إذا عُبِدَ ،وتأله إذا تَنَسَّك،ومن ذلك قول رؤية بن العجاج :

لله دَرُّ الغانياتِ المُدَّهِ سَبَّحْنَ واستَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلَّهِي

(١) الكتاب ٣١٩/٢ .

(٢) مقدمة تفسير ابن عطية / ٢٩٢ .

(٣) مقاييس اللغة ١/١٢٧. ويُنظر:معاني القرآن - النحاس ١/١٩-٢٠ .

ومن ذلك قول الله تعالى: (وَيَذَرِكْ وَآلِهَتِكَ) (الأعراف: من الآية/ ١٢٧)، على هذه القراءة فإن ابن عباس وغيره قال: (وعبادتك). قالوا: فاسم الله مشتق من هذا الفعل؛ لأنه الذي يألهه كل خلقٍ وَيَعْبُدُهُ ... فـ(الإله) : فَعَالٍ من هذا. واختُلِفَ كيف تصرف (إلاه) حتى جاء (الله)، فقيل: حذفتم الهمزة حذفًا على غير قياس، ودخلت الألف واللام للتعظيم على (لاه)، وقيل: بل دخلنا على (إله)، ثم نقلت حركة الهمزة إلى اللام، فجاء (اللاه)، ثم أدغمت اللام في اللام. وقيل: إن أصل الكلمة (لاه) وعليه دخلت الألف واللام، والأول أقوى^(١).

ونقل ابن عطية عن الخليل قوله: (وروي عن الخليل إن أصل (إله) (ولاه)، وإن الهمزة مبدلة من واو، كما هي في إشاح ووشاح، وإسادة ووسادة. وقيل: إن أصل الكلمة (ولاه) كما قال الخليل إلا أنها مأخوذة من وَلِه الرجل إذا تحير؛ لأنه تعالى تتحير الألباب في حقائق صفاته، والفكر في المعرفة به، وحذفت الألف الأخيرة من الله؛ لئلا يُشكِلَ بخط (اللات)، وقيل طرحت تخفيفًا، وقيل: هي لغة، فاستعملت في الخط^(٢).

وقال ابن منظور: (الإله: الله عز وجل، وكل ما أخذ من دونه معبوداً إله عند مُتَّخِذِهِ، والجمع: آلهة، والآلهة: الأصنام)... وقال: (وأصله: من آله: يأله، إذا تحير، يُريد إذا وقع العبد في عظمة الله وجلاله).. وقال: (قال الليث: بلغنا أن اسم الله الأكبر هو الله، لا إله إلا هو وحده).. وقال: (وروي المنذري عن أبي الهيثم أنه سأله عن اشتقاق اسم الله تعالى في اللغة، فقال: كان حقّه إلاه، أدخلت (الألف واللام) تعريفاً، فقيل: الإلاه، ثم حذفت العرب الهمزة، استنقلاً لها، فلما تركوا الهمزة، حولوا كسرتها في (اللام) التي هي (لام) التعريف، وذهبت الهمزة أصلاً، فقالوا: أَلِلاه، فحركوا (لام) التعريف التي تكون ساكنة، ثم النقى لآمان مُتَحَرِّكاً، فأدغموا الأولى في الثانية، فقالوا: الله.. وقد قالت العرب: بسم الله.. ثم قال: (قال أبو الهيثم: فـ(الله): أصله: إلاه، قال الله عز وجل: (مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ) (المؤمنون: ٩١)، قال: ولا يكون إلهاً حتى يكون معبوداً.. والله: أصله: إلاه، على: فعال، بمعنى مفعول، لأنه مألوه، أي: معبود^(٣)).

وقال الفيومي: (وأما (الله): فقيل: غير مشتق من شيء، بل هو علم، لزمته الألف واللام. وقال سيبويه: مُشْتَقٌّ...^(٤)).

أما المفسرون فقد ذهب قسم منهم إلى أن لفظ الجلالة (الله) علم ليس له اشتقاق. وقال آخرون إنه مشتق. كما مر ذكر ذلك..

(١) مقدمة تفسير ابن عطية / ٢٩٢. ٢٩٣.

(٢) مقدمتان في التفسير، مقدمة تفسير ابن عطية / ٢٩٢-٢٩٣.

(٣) لسان العرب ١/١٩٦-١٩٨. وينظر: المصباح المنير ١/٢٠.

(٤) المصباح المنير ١/٢٠. وينظر: المعجم الوجيز: /٢٣.

قال الطبري : (الله: ذو الألوهية والمعبودية على خلقه أجمعين.فإن قال لنا قائل : فهل لذلك في (فعل ويفعل) أصل كان منه بناءً هذا الاسم؟ قيل :أما سماعاً فلا،ولكن استدلالاً)..ثم قال: (ولا شك أنّ (التأله) التفعّل من :ألهَ :يألهُ)^(١).

وقال السمرقندي: (وقوله : (الله): هو اسم موضوع ليس له اشتقاق،وهو أجلُّ من أن يُذكر له الاشتقاق،وهو قول الكسائي)..وقال : (قال أبو الليث :وهكذا سمعتُ أبا جعفرٍ يقول:ورويَ عن محمد بن الحسن الرّوآسي أنّه قال: هو اسم موضوع ليس له اشتقاق)^(٢).

وذكر السمرقندي عن الخليل أنّ لفظ الجلالة (الله) أنّه مشتقٌّ من (أله) فقال: (وذكرَ عن الخليل بن أحمد البصري أنّه قال :لأنّ الخلق يألهون إليه،بنصبِ (اللام)،ويألهون بكسرهما،وهما لغتان)...

ثم زاد السمرقندي قوله: (وقيل أيضاً : إنّهُ اشتقَّ من الارتفاع ، وكانت العربُ تقول: للشّيء المرتفع (لاه)،فكانوا يقولون :إذا طلعت الشمسُ : طلعتُ لاهةً. وقيل أيضاً :إنّما سُمّي (الله)؛ لأنّه لا تدرُكهُ الأبصارُ)^(٣).

وذهب الزمخشري إلى أنّ (الإله) من أسماء الأجناس ،فقال : (والإله :من أسماء الأجناس، كالرجل والفرس،اسم يقع على كل معبودٍ بحقٍّ أو باطل،ثم غلبَ على المعبود بحق،كما أنّ النجم :اسمٌ لكلِّ كوكبٍ،ثم غلبَ على الثريا،وكذلك: السّنة :على عام القحط، والبيت:على الكعبة،والكتاب على كتاب سيبويه).ثم قال : (أمّا (الله)بحذف الهمزة فمختصٌّ بالمعبود بالحقّ،لم يُطلقْ على غيره،ومن هذا الاسم اشتقَّ: تألّه،وألّه،واستألّه..فإن قلت :أ اسمٌ هو أم صفةٌ؟ قلت : بل اسمٌ غيرُ صفةٍ ، ألا تراك تصفه ، ولا تصِفُ به)^(٤).

وقال أبو حيان : (والله : عَلَمٌ لا يُطلق إلا على المعبود بحق،مرتجل غير مُشتق)^(٥).

إنّ القول بأنّ لفظ الجلالة (الله) عَلَمٌ غير مشتق هو الرأي الراجح عندي،وتعليل ذلك :

١- إنّ الشعوب في بدء حياتها . حيث نشأت معها لغتها . كانت تؤمن بما حولها من محسوسات،ولهذا وجدناها تُشرك الألهة في حياتها،كالحروب ،والزواج،والرضى،والغضب، ويتوسلون إليها بالقرابين.والعرب مثل بقية الشعوب في أول حياتها،كانت مدركاتهم لا تعدو

(١) جامع البيان ٨٢/١.

(٢) تفسير القرآن الكريم (بحر العلوم) ٢١٤-٢١٦.وينظر:البحر المحيط ١٣/١-١٤.

(٣) تفسير القرآن الكريم (بحر العلوم) ٢١٤-٢١٦.وينظر:البحر المحيط ١٣/١-١٤.

(٤) الكشف ٨/١.

(٥) البحر المحيط ١٣/١.

المحسوسات، قال تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ + إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ النَّمَائِلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ + قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ) (الأنبياء: ٥١-٥٣).

نلاحظ في الآيات المباركات كيف صرحوا بأخذهم العبادة من غير تفكير، إنهم أخذوها وراثَةً حسب، وقد ألغوا العقل، وجنحوا لأخذ السلوك العبادي تعوداً، بعيداً عن التفكير وتقليب الآراء، ومن دونما الأخذ بالحجة المقنعة. وبما أنّ اللغة استعمال وتداول، وتعبير عما حول البشر، فإنهم آمنوا بوجودها، فصوروها، ودارت مفرداتهم فيها، فكان جلُّ اهتمامهم، بل إيمانهم بالمحسوس المرئي لا المتخيل الغيبي، فصنعوا آلهة لهم يُهرعون إليها كلما ألمت بهم مُلِمَّةٌ، أو حزبهام أمرٌ جلٌّ، أو لتوثيق عهد، أو غير ذلك.

لقد صور هذا القرآن الكريم بدقة، وبين انحسار تفكيرهم، وقصوره على ما حولهم مما يُدركون بالحواس، قال تعالى: (وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) (يس: ٧٨).

إنّه بعيد تماماً عن الغيبيات، ولما يجري في الحياة، بل تجد العربي لم يوغل في الغيبيات، لا في التفكير، ولا في الاستعمال اللغوي، فهم لم يتداولوا تلك الألفاظ الدالة على (آلهة) غيبية. على وفق حياتهم. لأنّها بعيدة عنهم. وبما أنّ المفردة اللغوية ترجمة للفكر الإنساني، وأنّ هذا التفكير مُلغى من تفكيرهم، فيكون تداول اشتقاقات (آله. يألوه..) بعيداً من تداول اللسان العربي، ومما يحكم بارتجالها.

٢- هذا كان قبل الإسلام، فقد خفيت الحاجة لهذه الاشتقاقات. أمّا بعد ظهور الدين الجديد (الإسلام). كما هو معروف. فقد حملهم القرآن على التفكير، والسؤال عن كثير مما حولهم، أو سمعوه، أو كانوا عنه غافلين، بل أصبحوا مُحاورين بالحجة، فسألوا عن الروح، (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي) (الإسراء: ٨٥). وأكثروا الأسئلة في الجزاء والجنة والنار، ويوم الحساب.. إلخ.

إنّ الآيات القرآنية حرّكت فيهم التفكير بالكون وما فيه، قال تعالى: (أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ) (الأعراف: ١٨٥)، ودعتهم للإفادة من هذه الطاقة المخبوءة فيهم (العقل) ومنه قوله تعالى: (قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) (يونس: ١٠١). وقوله تعالى: (سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ) (فصلت: ٥٣). وهذه وغيرها كثير دعنتهم أن يستعملوا عقولهم التي كانت مُعطلة في تلك الحياة المادية الصحراوية. فلا غرابة أن نجد مفردة (آله)، واشتقاقاتها ليس لها تداول في المعجم العربي، واللغة تعبیر عما يُحسّه الفرد، ويريد، فيُفصح عنه، فتكون أفكاره مُترجمةً بهذه الألفاظ.

٣. إن التأيية بمعنى العبادة الغيبية تفكير ينم عن رُقي حضاري، وفكري بلغ مرتبةً متقدمةً في سلم الحضارة، مما يستدعي إيجاد مفرداتٍ تُشيرُ إلى حلقة متقدمة في الوعي العبادي، وهذا ما لم يكن قد وصله العرب في درجة عبادتهم قبل الإسلام.

٤. أما مذهب من قال إنه مشتق من : (أله . يألّه)، فيمكن حمله على أنه من باب الاشتقاق من ألفاظ العين، مثلما نشق من لفظ (السيف) فنقول: أسيف، وسيفان، (وتسايقوا: تضاربوا)^(١). ومن (أسد): (استأسد عليه: اجترأ)^(٢)، ومن (الحجر) تحجّر، (واحتجّر حُجرةً: أي: اتخذها)^(٣).

وهذا يكون أوضح دلالة في الأخذ من المصادر، وهي ألفاظ معنى جامدة، فصاغوا مثلاً من (البصر): بصر. ومن (السمع): سمع. ومن (القول): قال، وهكذا.

جاءت مادة (إله) في (١١٣٢) ألف ومئةٍ واثنين وثلاثين موضعاً^(٤) من القرآن الكريم. فقد ورد لفظ الجلالة (الله) في (٩٨٠) تسعمئةٍ وثمانين موضعاً منها، وبصيغة النداء (اللهم) في (٥) خمسة مواضع منها، وبصيغة (إله) في (٨٠) ثمانين موضعاً منها، وبصيغة (إلهاً) في (١٦) ستة عشر موضعاً منها، وبصيغة الإضافة إلى الضمائر في (٥١) أحدٍ وخمسين موضعاً منها. وذكر قسم من العلماء أنّ لفظ الجلالة (الله) اسم الله الأعظم^(٥).

القسم السادس: أَلَسَدَاتَا:

١. اللام: حرف كثير الاستعمال والدوران في الأسلوب العربي، ولذا فقد قصر بعض العلماء كتباً^(٦) عليه: واللام ثلاثة أقسام: أ. حرف يجزم المضارع، ب. وحرف جرّ^(٧)، وله معانٍ شتى، أهمها التمليك وشبهه. وذكر ابن هشام لها اثنين وعشرين معنًى^(٨)، وزادها آخرون. ج. وغير عامل. وجعل الكوفيون لها نوعاً رابعاً سموها الناصبة^(٩).

(١) مختار الصحاح / ٣٢٥.

(٢) السابق/١٦.

(٣) السابق/١٢٣. وينظر: في النحو العربي / ٣١، و١٧٢.

(٤) المعجم المفهرس / ٤٠-٧٥.

(٥) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن / ٢٢. والتفسير الكبير / ١١٨/١.

(٦) مثلاً: اللامات . لأبي زيد الأنصاري، واللامات لابن كيسان، واللامات لأبي بكر بن الأنباري واللامات للزجاجي، واللامات لأبي جعفر النحاس، وغيرها. يُنظر: الحروف الثنائية غير العاملة في القرآن الكريم / ١٥.

(٧) يُنظر: الكتاب / ١ و٤٢١ و٦/٣ و٧/٤ و٢١٧. والمقتضب / ١ و١٧٧/٤ و١٤٣. وحروف المعاني / ٤٠ و٧٥ و٧٦ و٨٤ و٨٥. ومعاني الحروف / ٥٧. وشرح ابن عقيل / ٢ و٢١-٢٣. والمغني اللبيب / ١ و٢٧٥ وما بعدها. وحاشية

الصبيان / ٢ و٢١٥-٢١٨. والمعجم المفصل / ٢ و١٠٣٨-١٠٤٣.

(٨) المغني اللبيب / ١ و٢٧٥ وما بعدها. وينظر: الجنى الداني / ٩٥-١٠٩.

(٩) ينظر: الإنصاف / ٢ و٣٠٣، مسألة / ٧٩.

والذي يهم البحث . هنا . اللام غير العاملة^(١)، ولا سيما اللام الواقعة في جواب (لو). والتي يسمونها: لام الجواب؛ لوقوعها في جواب (لو) ،نحو قوله تعالى : (لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) (الفتح: ٢٥) ،و(لولا) ،نحو قوله سبحانه : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمْتُمْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا) (الحج: ٤٠) ، و(لوما) ،نحو: لوما العقل لساوى البشر البهائم.وفي جواب القسم،نحو قوله جلّت قدرته: (قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ) (يوسف: ٧٣)،وقوله تبارك وتعالى: (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) (الأنبياء: ٥٧).

ونسب ابن هشام رأياً لأبي الفتح ابن جني في هذه اللام التي (بعد (لو)و(لولا) و(لوما) أنّها لام جواب قسم مقدر). ووضّع ابن هشام ما ذهب إليه أبو الفتح ،فقال : (فيه تعسف...إذ لو كانت (اللام) بعد (لو) أبداً في جواب قسم مقدر لكثير مجيء الجواب بعد(لو)جملة اسمية،نحو: لو جاءني لأنا أكرمه،كما يكثر ذلك في باب القسم)^(٢).

وقد يسأل سائل عن معنى (اللام) . هنا . ،والذي يظهر من السياق أنه قد آذن أنّ ما بعده جواب(لو)،وفية تأكيد للمعنى.

٢. فسدتا : أ . فسد:

بمعنى: نتن وتعفن ،أو بطل ،أو أصابه التلف ،أو الخلل ، أو العطب مادياً كان أم معنوياً. قال الخليل: (الفساد: نقيض الصلاح ،وفسد: يفسد ،وأفسدته)^(٣). وقال الأصفهاني: (الفساد: خروج الشيء عن الاعتدال ،قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً، ويُضادّه الصلاح ،ويُستعمل ذلك في النفس والبدن ،والأشياء الخارجة عن الاستقامة)^(٤). إنّ السياق الذي ضم (لفسدتا) يظهر أنّ المعنى المراد هو إصابة نظام السماوات والأرض بالعطب المادي والمعنوي ،وهذا يقود إلى اضطراب الكون ، وإبدال قوانين تسييره الدقيقة بفوضى توصل إلى التدمير والهلاك، وهذه دلالة يفرزها سياق التعبير الكريم . والله أعلم.

(١) ذكر لها ابن هشام سبعة أنواع ،ينظر : مغني اللبيب ١/٣٠١ وما بعدها. والمعجم المفصل في اللغة والأدب ١٠٣٨/٢ . ١٠٣٩.

(٢) مغني اللبيب ١ / ٣١٠.

(٣) العين ٧ / ٢٣١. وينظر : مقاييس اللغة ٤/٥٠٣. وأساس البلاغة/٣٤١. ومختار الصحاح /٥٠٣. والمصباح المنير ٢/٤٧٢. والمعجم الوجيز/٤٧١.

(٤) المفردات /٣٧٩.

ب . التاء : حرف لا محل له من الإعراب، يلحق الأفعال ليؤذن أنّ الفاعل مؤنث ، فيسمونه: تاء التأنيث الساكنة. وهو يلحق الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقياً ، ويجوز تأنيث الفعل به إذا كان فاعله مؤنثاً مجازاً، أو جمع تكسير ..

وهنا هذه (التاء) لحقت الفعل (فسد) كون الفاعل يعود على مؤنث مجازاً (السموات والأرض).

ج . ألف الاثنين : ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (فسد). وهذا الضمير يشير إلى التنثية، ولا يكون إلا في محل رفع فاعلاً ، أو اسماً للأفعال الناقصة.

المبحث الرابع: حكم رفع لفظ الجلالة (الله)

القسم الأول: معنى الآية المباركة: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا).

الآية واضحة الدلالة في نفي تعدد الآلهة في السماء والأرض ، وقصرها على الله الواحد سبحانه^(١)، وعلّة نفي التعدد كي لا يقع الفساد الذي هو (نقيض الصلاح).

قال الزمخشري: (والمعنى: لو كان يتولاهما ويُدبّر أمرهما آلهة شتى غير الواحد الذي هو فاطرهما لفسدتا ، وفيه دلالة على أمرين ، أحدهما : وجوب أن لا يكون مدبرهما إلا واحداً. والثاني : أن يكون ذلك الواحد إلا إياه وحده، لقوله (إلا الله) . فإن قلت: لم وجب الأمران؟ قلت: لعلمنا أنّ الرعية تفسد بتدبير الملكين لما يحدث بينهما من التغالب والتناكر والاختلاف.

وعن عبد الملك بن مروان حين قتل عمرو بن سعيد الأشدق قال: كان والله أعزّ عليّ من دم ناظري ، ولكن لا يجتمع فحلان في شول^(٢).

وقال القرافي (ت ٦٨٤هـ): (إن في هذه الآية مفهومها: إن الشريك يستحيل على الله تعالى) ثم بين (بأنه لو كان موجوداً فسد العالم والدليل هو ملازمة ملزومها الشريك ، ولازمها فساد السماوات والأرض ، ولزم من نفي اللازم الذي هو الفساد نفي الملزوم الذي هو الشريك، فهذا وجه الحجة من الآية)^(٣).

ويقول مغنية: (ومن الأدلّة على أنّ الله واحدٌ أنّه لو وُجد إلهان فلا يخلو : إمّا أن يكون أحدهما قادراً على تدبير العالم، وإمّا أن لا يكون ، فإن كان قادراً كان وجود الثاني عبثاً ، ولزوم ما لا يلزم ، وإن لم يكن قادراً فلا يصلح للألوهية ؛ لعجزه من جهة ، وعدم الفائدة من وجوده من جهة ثانية).

(١) ينظر: العين ٢٣١/٧. وجمهرة اللغة ٦٤٦/٢ والمصباح المنير ١٢٧/٢.

(٢) الكشاف ٧٢٨/٢ وينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٠٢/١١. وأنوار التنزيل ٨٨/٤. ومدارك التنزيل . النسفي ٧٧/٣. والبحر المحيط ٣٠٤/٦ - ٣٠٥.

(٣) الاستغناء في الاستثناء / ٢٦٣.

وينقل من قول الإمام علي لولده الحسن (عليهما السلام) ،قوله: (واعلم يا بني أنه لو كان لربك شريك لأنتك رسله،ولرأيت آثار ملكه وسلطانه ، ولعرفت أفعاله وصفاته)^(١). ويقول حسنين محمد مخلوف في معنى الآية الكريمة: (أي: إن هذا النظام المحكم المستمر، والاتساق البديع الدائم، والارتباط بين أجزاء العالم العلوي والسفلي، والآثار الكونية المترتبة على ذلك، لا يمكن أن يصدر إلا عن صانع قادر، حكيم، مدير، منفرد بالإيجاد والإبداع والتدبير، لا شريك له في فعله، ولا معقب لحكمه، ولا رادّ لأمره؛ إذ أن تعدد الآلهة يلزمه التنازع والتغالب بينهم في الأفعال، والتصادم في الإرادات؛ فيختلّ النظام، ويخرب العالم. ولما كان المشاهد غير ذلك دل على وحدة الإله المتصرف المدبر القدير. ألا ترى أنه لو فرض تعدد الآلهة، وأراد أحدهما حركة كوكب، وأراد الآخر سكونه، فلا جائز أن يقع مرادهما معاً للزوم اجتماع الضدّين، ولا جائز أن يتمتع مرادهما معاً؛ لأنه لا مانع من وجود مراد أحدهما إلا وجود مراد الآخر، وإذا وقع مراد أحدهما دون الآخر فهو الإله القادر، والآخر عاجز فلا يكون إلهاً)^(٢).

وقد جعل د. فتحي أحمد عامر الآية الكريمة هذه من باب (ما يدل على معنى خلاف ما يدل عليه ظاهر اللفظ)^(٣).

وفي استدلاله نظر ذلك أن الآية الكريمة واضح مرادها، وتركيبها يقطع بحصر الوحدانية على الله وحده، ولكن هذه الدلالة لم تتأت من (إلا) بهذا التركيب العجيب في روعته.

القسم الثاني: قول العلماء إن (إلا) صفة بمعنى (غير) :

في البدء أجد ضرورة في ذكر قسم ممن قال بذلك فيما أطلعت عليه:
سيبويه (ت ١٨٠هـ) . الكتاب . ٣٣١/٢ - ٣٣٢.

الفراء (ت ٢٠٧هـ) . معاني القرآن . ٢٠٠/٢ . بمعنى (سوى) ولا فرق في الدلالة^(٤).

الأخفش (ت ٢١٥هـ) . معاني القرآن . ١١٥/١ .

المبرد (ت ٢٨٥هـ): أ . الكامل . ٢٦٣/١ . ب . المقتضب ٤/٤٠٨ .

الزجاج (ت ٣١١هـ) . معاني القرآن وإعرابه ٣/٣١٥ .

أبن السراج (ت ٣١٦هـ): أ . الأصول في النحو/٢٨٥ . ب . الموجز في النحو / ٤٠ .

النحاس (ت ٣٣٨هـ) إعراب القرآن . ٣٦٩/٢ .

(١) التفسير الكاشف ٢/٣٤٤ .

(٢) صفوة البيان/٤١٤ .

(٣) المعاني الثانية في الأسلوب القرآني / ٥١ .

(٤) وكذا ذهب الطبرسي في : مجمع البيان ٥/١٤٢ . وينظر : التفسير الكاشف ٢/٣٤٥ .

- . الزجاجي (ت ٣٣٨هـ) . حروف المعاني /٧ .
- . عبد القاهر الجرجاني (ت ٣٤٩هـ) المتقصد في شرح الإيضاح ٧١١/٢ .
- . الرماني (ت ٣٨٤هـ) . معاني الحروف /١٠٠ .
- . الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) أ. المفصل /٧٠ . ب. الكشاف ٧٢٨/٢ .
- . الرازي (ت ٦٠٦هـ): أ. التفسير الكبير ١٤٥/٢٢ . ب. أسرار التنزيل وأنوار التأويل /٩٥ .
- . العكبري (٦١٦هـ) . إملأ ما من به الرحمن ٧٢/٢ .
- . ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) . شرح المفصل ٨٩/٢ .
- . ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) . الإيضاح في شرح المفصل ٢٤١/٢ .
- . القرافي (ت ٦٨٤هـ) . الاستغناء في الاستثناء ٢٤٨/٢ .
- . الرضيّ الاستربادي (ت ٦٨٨هـ) . شرح الكافية ١٢٥/٢ .
- . البيضاوي (ت ٦٩١هـ) . أنوار التنزيل ، وأسرار التأويل ٤٨/٤ .
- . أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) أ - ارتشاف الضرب ٣١٢/٢ . ب - والبحر المحيط ٣٠٤/٦ .
- . المرادي (ت ٧٤٩هـ) . الجني الداني ٤٧٨ .
- . ابن هشام (ت ٧٦١هـ) . مغني اللبيب ٧٠/١ .
- . السليلي (ت ٧٧٠هـ) . شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٥٠٧/١ .
- . الأشموني (ت ٩٠٠هـ) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٢٣٣/١ .
- . السيوطي (ت ٩١١هـ) أ - همع الهوامع ٢٧٠/٣ . ب - الإتقان في علوم القرآن ١٥٢/١ .
- . الصبّان (١٠٢٦هـ) . حاشية الصبّان على شرح الأشموني ١٥٧/٢ .
- . عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) . خزانه الأدب ٤١٨/٣ وما بعدها .
- . الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) . فتح القدير ٤٠٢/٣ .
- . ابن عاشور . التحرير والتنوير ٤٤/١٧ .
- . محمد جواد مغنية . التفسير الكاشف ٢٦٧/٥ .
- . كمال بسيوني . المفردات النحوية /٥٥ .
- . فاضل السامرائي . معاني النحو ٦٩٠/٢ .
- . محيي الدين الدرويش . إعراب القرآن الكريم وبيانه ٢٩٨/٦ .
- . محمد سعيد أسبر وآخر . المعجم الشامل /١٦٢ .
- . د. أميل بديع يعقوب وآخر . المعجم المفصل في اللغة والأدب ٢٠٢/١ .
- . د. محمد البكاء . مصطفى جواد وجهود اللغوية /١٢٧ .
- . حسن طه الحسن . الاستثناء في القرآن الكريم /٨٨ .

وقد مر في البحث النقل عن سيبويه قوله في (باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفاً بمنزلة (مثل) و(غير) وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا... نظير ذلك قوله عز وجل: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) [الأنبياء: ٢٢].

ونظير ذلك قول ذي الرمة: **أُنِيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ قليلٌ بها الأصوات إلا بغمها** كأنه قال: قليلٌ بها الأصوات غير بغمها ، إذا كانت (غير) غير استثناء^(١).

ثمة أمور تظهر من عرض سيبويه للمسألة: أولها: أن الآية الكريمة مبدوءة بحرف شرط يفيد الامتناع ، والبيت موجب ، وثانيها: إذا كانت (غير) غير استثناء فهو على هذا جوز الاستثناء في البيت ، وعليه يمكن فهمه كذلك للآية الكريمة ، وما تلاها من شواهد ذكرها في الباب نفسه. وثالثها : أنه استشهد بأيتين كريمتين : الأولى مبدوءة بنفي ، هي قوله تعالى: (لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ) [النساء: ٩٥]. والثانية مثبتة ، هي قوله تعالى: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)^(٢) [الفاتحة: ٧].

وهاتان الآيتان وردت فيهما (غير) اسماً ، وحمله على الوصيفة أمر لا خلاف فيه ؛ لأن لفظ (غير) فيهما أدل على النفي فيهما من الاستثناء . وإنَّ الاسم يقع مواقع إعرابية مختلفة يظهرها السياق ، ويحكمه المعنى ، بخلاف الحرف الذي قام . حسب زعمهم . مقام الاسم ، ونُقِلَ إعرابه إلى ما بعده.

ونقل الرضي عن المبرد حمله لفظ الجلالة في (لو كان...) . الآية . على البدلية^(٣).

ونقل عن أبي علي الشلوبين أنَّ (إلا) بمعنى(غير) التي بمعنى (مكان)^(٤).

ونقل أبو حيان عن أبي الحسن بن الصائغ قوله : (لا يصح عندي إلا أن تكون (إلا) في معنى (غير) الذي يُراد بها البديل ، أي : لو كان فيهما آلهة عوض واحدٍ، أي : بدل الواحد الذي هو الله لفسدتا)^(٥).

وقال ابن عاشور في الآية المباركة: إنَّها (جملة مبنية للإنكار في قوله تعالى: أم اتخذوا آلهةً) ولذلك فصلت ولم تعطف^(٦).

مما مرّ ذكره نجد دالتين تضمنتهما الآية المباركة، وقد جُمعنا لتوكيد أمر واحد :

(١) الكتاب ٣٣١/٢. وينظر: الاستغناء في الاستثناء ٦١، و٢٤٨. والجنى الداني ٤٧٨. ومغني اللبيب ١/٧٠.

(٢) ينظر : الكتاب ٣٣١/٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١٣٠/٢. وينظر : البحر المحيط ٦/٣٠٥.

(٤) البحر المحيط ٦/٣٠٥.

(٥) البحر المحيط ٦/٣٠٥.

(٦) التحرير والتنوير ٣٨/١٧.

أولاهما نفي تعدد الآلهة؛ لأنّ تعدد الآلهة يترتب عليه فساد الكون، وسيادة الفوضى؛ لأنّ كلّ إله يريد إجراء ما قد يعارضه الثاني، أو يرفضه، وبذلك يتولد الصراع والتقاتل بين الآلهة، وهذا خلاف واقع الكون الجاري بنظام محكم عجيب. وثانيهما: وعلى الدلالة الأولى تترتب الدلالة الثانية، التي هي حصر الألوهية على الله وحده دون غيره. فبعد ثبوت تعذر تعدد الآلهة، وانتفاء الفساد لذلك، تحصّل النظام الدقيق الجاري ظاهراً في الكون، وهذا دليل على وحدانية مدبر الكون الواحد الأحد الله سبحانه وتعالى عما يصفون.

وقد نقل محقق (الكتاب) في الهامش عن السيرافي قوله: (ما ملخصه): (لا يكون في (لو) بدل بعد (إلا)؛ لأنها في حكم اللفظ تجري مجري الموجب، وذلك أنها شرط بمنزلة (إن)، ولو قلت: إن أتاني رجل إلا زيد خرجت، لم يجز؛ لأنه يصير في التقدير: إن أتاني إلا زيد خرجت، كما لا يجوز: أتاني إلا زيد، فهذا وجه من الفساد، وفيه وجه آخر ذكره سيبويه بقوله: والدليل على أنه وصف... أي: لأنه يصير في المعنى: لو كان معنا زيد لهلكننا، لأنّ البديل بعد (إلا) في الاستثناء موجب، وكذلك: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)، لو كان على البديل لكان التقدير: لو كان فيهما الله وهذا فاسد^(١).

ما بيّنه السيرافي . هنا . من فساد حمل (لفظ الجلالة) على البدلية صحيح في معنى النص الكريم وإعرابه ، غير أن تمثيله بـ(إن) الشرطية تعطي دلالة (لو) أمر فيه نظر، وإن كان جمهرة من العلماء تابعوا هذا ،ننقل مثلاً قول ابن يعيش شارحاً قول الزمخشري: (قوله يتقارضان): يعني أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكماً هو أخص به، فحكم (غير) الذي هو مختص به الوصفية، أن يكون جارياً على ما قبله تحلية له بالمغايرة، فأصل (غير) أن يكون وصفاً، والاستثناء فيه عارض معار عن (إلا)، ويوضح ذلك، ويؤكد أنه أن كل موضع يكون فيه (غير) استثناءً يجوز أن يكون صفة فيه، وليس كل موضع فيه صفة يجوز أن يكون استثناءً، وذلك نحو قولك: عندي مئة غير درهم، إذا نصبت كانت استثناءً، وكنت مخبراً أن عندك تسعة وتسعين درهماً، وإذا رفعت كنت قد وصفته بأنه مغاير لهما. وكذلك إذا قلت: عندي درهم غير دائق، وغير دائق، إذا استثنيت نصبت، وإذا وصفت رفعت. وتقول: عندي درهم غير زائف، ورجل غير عاقل، فهذا لا يكون فيه (غير) إلا وصفاً، لا غير؛ لأنّ الزائف ليس بعضاً للدهرم، ولا العاقل بعض الرجل. وحقيقة الاستثناء إخراج بعض من كل، والفرق بين (غير) إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء أنها صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً، ولم تنف عنه شيئاً؛ لأنه مذكور على سبيل التعريف، فإذا قلت: جاءني رجل غير زيد، فقد وصفته بالمغاير

(١) الكتاب ٣٣٢/٢ . هامش رقم (١).

له، وعدم المماثلة ،ولم تنفِ عن زيد المجيء ،وانما هو بمنزلة قولك : جاءني رجل ليس بزيد^(١).

نلاحظ في كلام ابن يعيش خطأ بين دلالة (غير) على النفي ؛لأنها بمعنى (ليس) كما أقر هو بذلك في آخر ما نقلناه عنه وبين دلالتها على الاستثناء لأنها ترد بمعنى (إلا).

والذي يؤخذ عليه أنه جوز حمل الآية الكريمة على الاستثناء فقال: (فلو نصبت على الاستثناء فقلت: لو كان فيهما آلهة إلا الله ، لجاز)^(٢). وقد قال العلماء بفساد حمل الآية على الاستثناء ممن سبق ابن يعيش ننقل . مثلاً . قول العكبري (ت ٦٠٦هـ): (ولا يجوز النصب على الاستثناء لوجهين: أحدهما: إنه فاسد في المعنى وذلك أنك قلت: لو جاءني القوم إلا زيدا لقلتهم كان المعنى: لو كان فيهما غير الله لفسدتا والوجه الثاني: أن (آلهة) . هنا . نكرة والجمع إذا كان نكرة لم يستثن منه عند جماعة من المحققين ؛ لأنه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء^(٣).

وقال ابن عاشور: (والاستثناء في قوله تعالى: (.. إلا الله) استثناء من أحد طرفي القضية لا من النسبة الحكيمة أي: هو استثناء من المحكوم عليه لا من الحكم وذلك من مواقع الاستثناء لأن أصل الاستثناء هو الإخراج من المستثنى منه فالغالب أن يكون الإخراج من المستثنى باعتبار تسلط الحكم عليه قبل الاستثناء وذلك في المفرغ وفي المنصوب.

وقال ابن عاشور في (لو كان ...). الآية : (والاستثناء استثناء من أحد طرفي القضية، لا من النسبة الحكيمة، أي: هو استثناء من المحكوم عليه لا من الحكم، وذلك من مواقع الاستثناء؛ لأن أصل الاستثناء هو الإخراج من المستثنى منه، فالغالب أن يكون الإخراج من المستثنى باعتبار تسلط الحكم عليه، قبل الاستثناء، وذلك في المفرغ، وفي المنصوب. وقد يكون باعتباره قبل تسلط الحكم عليه، وذلك في غير المنصوب ، ولا المفرغ ، فيقال حينئذٍ: إن (إلا) بمعنى (غير)، والمستثنى يعرب بدلاً من المستثنى منه، وفُرغ على هذا الاستدلال إنشاء تنزيل الله تعالى عن المقالة التي أبطلها الدليل بقوله : (سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ) (الزخرف: ٨٢)، وإظهار اسم الجلالة في مقام الإضمار لتربية المهابة^(٤). وزاد المرحوم الدكتور مصطفى جواد شرطاً لوجوب نصب المستثنى ، هو كون المستثنى منه معرفة، فقال: (أوجب النحويون نصب المستثنى بـ(إلا) إذا كان الكلام مشتملاً على (المستثنى منه)، أي تاماً، ومشتماً

(١) شرح المفصل ٨٨/٢.

(٢) السابق ٨٩/٢. وأنكره القرافي . الاستغناء في الاستثناء ٤٩/٢ و ٢٦١.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٧٢/٢. وينظر: مغني اللبيب ٧٠/١. وينظر: الاستثناء في القرآن الكريم ٨٨-٨٩.

(٤) التحرير والتنوير ٤٤/١٧.

على (الإثبات) ،أي: غير منفي .والظاهر أن ذينك الشرطين غير كافيين لإيجاب النصب،فقد جاء في القرآن الكريم: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)^(١). برفع كلمة (الله) في حين أن الكلام تام مثبت ،وهذا نقض لذلك الحكم المُوجب للنصب ،وأنّ التعليل الذي ورد في مختار الصحاح لتلك مضمونة أن (إلا) موصوف بها ،فهي قائمة مقام (غير) ، وهو صواب ،لكنه لم يأت بالسبب الذي جعلها موصوفاً بها .

والذي أبانه د. مصطفى جواد هو: أن يضاف (شرط كون المستثنى منه معرفة) عند وجوب النصب إلى بقية الشروط الأخر،فقال:فإذا نظرنا إلى قوله تعالى: (آلهة)وهو المستثنى منه نجده (نكرة) ولذلك لم ينتصب المستثنى ب(إلا) وكذلك قال الشاعر:

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

(الفرقدان) لم ينتصب ؛لأن المستثنى منه (نكرة) ،وهو (أخ) ،ولو لم يعضد هذا البيت بالآية السابقة لجعلنا قول الشاعر (الفرقدان) اتباعاً للروي^(٢).

غير أن الدكتور محمد البكاء عقب على ما ذهب إليه د. مصطفى جواد بقوله: (وشرط المعرفة الذي أضافه الدكتور مصطفى جواد لم يقل به أحد ممن رجعت إلى كتبهم) ثم قال: (قوله لا يخلو من نظر) .فالدكتور البكاء ذكر أولاً: أنه لم يطلع على شرط كون المستثنى منه معرفة لكنه نقل بعد ذلك قول العكبري ،وهو لا يخالف قول الدكتور مصطفى جواد، وهو: (والجمع إذا كان نكرة لم يستثن منه عند جماعة من المحققين ؛ لأنه لا عموم له..)^(٣).

وثانياً : لماذا القول بأنه فيه نظر،وما ذهب إلي الدكتور مصطفى جواد سليم ،صحيح، يؤيده ما ذهب إليه غيره،والشواهد التي بين أيدينا كثيرة.

القسم الثالث: أ . دلالة (لو) على النفي ؛لأنها تبين أنّ المراد من التركيب نفي تعدد الآلهة، قال القرافي: (معنى الآية : أنه لو كان فيهما آلهة إلا الله لآجتمعت النقيضان ،ولكن اجتماع النقيضين محال ،فوجود آلهة مع الله تعالى محال ،وكما ترك التثبيته على وجود أحد النقيضين لظهوره ،ترك أيضاً ذكر نفي اللازم لظهوره،فإنّ العقلاء أجمعوا على أن هذه الفتنة وأمثالها لا بد فيها من إثبات الملازمة ،ونفي اللازم بعد ذلك حتى ينتفي الملزوم)^(٤).

(١) الآية كما سيأتي مبنية على النفي،وكان الأولى الاستشهاد بغيرها، نحو قوله تعالى : (وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ... (الأأنفال: ١٦).

(٢) مصطفى جواد وجهوده اللغوية ١٢٦-١٢٧.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٧٢/٢. وينظر : شرح الرضي ١٣٠/٢.ومصطفى جواد وجهوده اللغوية ١٢٦-١٢٧.

وينظر : الاستثناء في القرآن الكريم ٨٨-٨٩.

(٤) الاستغناء في الاستثناء /٢٦٩.

وقال العلوي (ت ٧٤٩هـ): (لو ووضعا في الشرط للماضي كما كانت (إن) شرطاً في المستقبل، وتطلب فعلين تعلق الثاني منهما بالأول تعليق المسبب بالسبب، فإن كانا منفيين لفظاً فهما مثبتان من جهة المعنى، وإن كانا مثبتين لفظاً فهما منفيان من جهة المعنى)^(١). وقال ابن هشام في أنواع (لو) واستشهاده بالآية الكريمة في أنها (مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أن امتناع الفساد لآمتناع الآلهة؛ لأنه خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآية، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز وقوع ذلك، وإن لم يكن تعدد في الآلهة؛ لأن المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد، سبحانه عما يصفون)^(٢).
لقد قرر ابن هشام . هنا . ثلاثة أمور **أولها**: دلالة النفي في الآية الكريمة من دون بيان نوعه صريحاً أو مفهوماً ضمناً. **وثانيها**: بين أن المراد نفي التعدد في الآلهة؛ لأن ذلك يؤول إلى فساد نظام الكون. **وثالثها**: خالف قول من قال: إن انتفاء الآلهة يقود إلى انتفاء الفساد؛ لأن الإله إذا كان واحداً ولكنه ليس الله سبحانه فذلك يقود إلى الفساد أيضاً. فابن هشام . هنا . قرر أنه لا وجود لآلهة أيًا كان نوعها وعددها، ثم عاد فبيّن أن المراد ليس نفي التعدد هو ما تريده الآية الكريمة حسب، بل هو أن يكون إلهًا للكون غير الله؛ لوقوع الفساد في الحالتين تعدد الآلهة، أو كونه غير الله.

ب . ذكر سيبويه في أنواع ما يمكن أن يقع بعد (إلا) مبتدأ ، وقد مر قوله ، وأجد نقله والوقوف عنده يعيننا على ما سذهب إليه من حكم في رفع لفظ الجلالة (الله) ، وهو قوله: (باب ما يكون مبتدأ بعد (إلا) وذلك قولك: ما مررت بأحد إلا زيدٌ خير منه، كأنك قلت: مررت بقوم زيدٌ خيرٌ منهم، إلا أنك أدخلت (إلا) لتجعل زيداً خيراً من جميع من مررت به)^(٣).

وكان سيبويه دقيقاً غاية الدقة لدى عرضه لهذه المسألة، فقد بين فرقا كبيرا في المعنى بين جملة مثبتة خلت من أداة الحصر (إلا) ، وإن ورد بعد تمامها جملة اسمية مبدوءة بالمبتدأ المرفوع، وأخرى منفية ، فقال : (ولو قال : مررت بناس زيدٌ خيرٌ منهم ،لجاز أن يكون قد مرّ بناس آخرين هم خيرٌ من زيد ،فإنما قال: ما مررت بأحد إلا زيدٌ خير منه ، ليخبر أنه لم يمر بأحدٍ يفضل زيداً)^(٤). فدلالة النفي مُرادة ، ووجود القصر خص به المرفوع دون غيره.

وقد أيد الزمكاني دلالة (لو) على النفي في الآية هذه، لكنّه قدّم حداً لـ(لو) مخالفاً لمن سبقه، فقال : (اعلم أنّ موضع (لو) لأن تدخل على فعلين دالة على امتناع الأول لامتناع الثاني، نحو

(١) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ٢/٢١١.

(٢) مغني اللبيب ١/٢٦٣. وجاءت كلمة سبحانه مقطوعة، وأظن الصحيح ما أثبتّه.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٢.

(٤) الكتاب ٢/٣٤٢.

قوله تعالى : (لو كان ..) . الآية . ،وقال :انتفت الآلهة لانتفاء الفساد .وقول النحاة :إنها تدل على امتناع الثاني لآمتناع الأول سهو^(١).

الذي ذهب إليه الزمكاني هو السهو ، وليس ما ذهب إليه النحاة ،يؤيد ذلك استعمالات (لو) ، والنصوص التي وردت فيها ، لأنّ الفساد نتيجة مترتبة على وجود الآلهة المتعددة، أو كونها غير الله سبحانه.

يقول محيي الدين الدرويش: (في الآية الكريمة مذهب كلامي، ونقلًا عن ابن المعتز أنّ الذي سماه هذه التسمية هو الجاحظ، والكتاب الكريم مشحون به، وتعريفه : هو أنه احتجاج المتكلم على ما يريد إثباته بحجة تقطع المعاند له على طريقة أرباب الكلام ،وله طرق متعددة ، وقد أوصلها الرماني . في تفسيره المسمى:النكت في إعجاز القرآن . إلى خمسة ضروب، ومنها إخراج الكلام مخرج الشك للمبالغة في العدل، فملزوم قوله : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (الأنبياء: ٢٢) ،إنهما ما فسدتا،فليس فيها آلهة إلا الله)^(٢).

نتائج البحث

إنّ أسلوب الآية المباركة وتركيبها جاء بأعلى صور البلاغة،وبهذا الأسلوب الرفيع ، ليقدم الدلالة المطلوبة ببسر،ولا عجبَ فهذا سمّتُ أي التنزيل المعجز .

يقول حسن طه الحسن بعد تقديمه الآراء الإعرابية والدلالية فيها: (فأَيَّ استثناء عجيب وغريب هذا)^(٣)!

وقد توصلَ البحث إلى الآتي :

١. إنّ القراءة وردت بالرفع ،وسيكون لنا بحث . بعون الله . في سر الرفع في الآيات التي وردت في القرآن الكريم ،وجملتها منفية تامة والاستثناء متصل .

٢. إنّ الاستثناء يعني إخراج المستثنى من المستثنى منه ، ويترتب عليه وجود آلهة ، وهذا معنى فاسد ،وما قال به أحد ؛لأنه إقرار بوجود آلهة ، وهذا يقود إلى الشرك ،ونعوذ بالله مما يتوهمه الكافرون .

٣. أيدَ البحث مذهب سيبويه في حدّ (لو).وأنه حرف شرط غير جازم،ومن دلالاته امتناع وقوع جوابه لامتناع وقوع الشرط قبله.وهو بهذا المعنى يتضمن معنى النفي.وهذا التعريف هو الغالب على استعمال (لو) في اللغة،وهو تعريف تعليمي سليم.

(١) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن /١٩١ .

(٢) إعراب القرآن /٦/٢٩٧ .

(٣) الاستثناء في القرآن الكريم /٨٩ .

- ٤- كون لفظ (آلهة) نكرة فهذا لا يصح جعله مستثنى منه على ما ذهب إليه قسم من العلماء. ويترجح كذلك صحة قول العلماء في غلط حمل لفظ الجلالة على البدلية لأمر:
- (أ)- انخراط ما قعده العلماء في صحة إقامة البديل مقام المبدل منه، ولو فعلنا ذلك لما استقام المعنى، ولأصبح: ولو كان فيهما الله لفسدتا... (وأستغفر الله من هذا).
- (ب) . وعلى نقطة (أ) يترتب فساد المعنى إذ لا يكون الله سبحانه ولا لفظه من لفظ (آلهة).
- (ج) . لفظ (آلهة) نكرة غير مخصصة (محضة) ، فكيف نبذل بها معرفة وأي معرفة؟! .
٥. أما القول بأن (إلا) بمعنى (غير) فرأي فيه نظر ، وذلك:
- (أ)- (إلا) حرف ،و(غير) اسم ،والقول بتعاورهما في اللغة أمر مخل في حدود أدوات اللغة ودلالاتها، وما وضع لكل لفظ من معنى ،وهذا إن قلنا به يفتح بابا في التوسع في استعمال الألفاظ كيفما شئنا ،مبتعدين عن الدقة اللغوية ،وما وُضِع للألفاظ من معانٍ . وعليه لا بد من القول بأن (إلا) حرف ،ولا تكون اسماً ،ولا تقوم مقامه.
- (ب). إن القول بتعاور الحروف في القرآن الكريم يمنعه العلماء^(١) ، فكيف نقول الآن بأن (إلا) تقوم مقام اسم ؟ثم نزع أن هذا الحرف لا تتمثل فيه الحركة الإعرابية ،بل تظهر فيما بعده، ليكون وصفا لما قبل (إلا).
- (ج). ثم يستوقفنا المعنى فنقول : كيف أبحتم جعل لفظ الجلالة . المعرفة التي لا تعريف يبلغها قوة ودلالة . نعنا لنكرة محضة ؟ ولقد فات القائلين بأن (إلا) بمعنى (غير) لتكون صفةً الإجابةً على السؤال الآتي : ما معنى النعت هنا ؟وما فائدته ؟ وبأيّ مُسْتَقِ نؤوله ؟لأنّ (غير) اسم جامد ويكون صفةً إذا أولناه.
- وعليه يكون القول بالوصفية بعيداً،ولا يفهم إلا بالتأويل البعيد، غير المباشر.
- ٦- الذي نراه في الآية الكريمة هو الآتي: إنّ رفع الجلالة (الله) على الابتداء،ويؤيد ذلك المعنى.فالآية مبنية على قاعدتين:**الأولى**:اعتمادها على النفي الضمني الذي نلمحه في (لو)، وذلك واضح في تفسير العلماء للآية المباركة ،فهم متفقون على أن المعنى نفي تعدد الآلهة.

(١) الحروف الثنائية غير المختصة في القرآن الكريم / ٤٥١.

والثانية: حصر تدبير الكون على الله سبحانه وحده، فالتركيب يريد الإخبار الصريح بنفي وجود أية آلهة : متعددة كانت أو وحدة، ولا وجود لأية آلهة مُدبّرة للكون إلا الله؛ لأن ذلك يترتب عليه فساد الكون، قال تعالى: (مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَعَلَىٰ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ) (المؤمنون: ٩١).

والإخبار أيضا بوحداية الله مدير الكون (السموات والأرض وما فيهما) ،فقصر ذلك عليه وحده دون سواه ،ويؤيد ذلك أيضا . ما ذكره سيبويه في (باب ما يكون مبتدأ بعد (إلا)).

وكذا نقل عبد الخالق عضيمة عن ابن هشام في المغني أن المرفوع في جملة الاستثناء المبدوءة بـ (لو) يكون تأويل المرفوع بعد (إلا) أنه مبتدأ^(١).

كما ذكر عضيمة أنّ ابن عمار المالكي ألف رسالة سماها: (التاج المذهب في رفع المستثنى من الموجب) ، نقلًا عن (حاشية يس على التصريح)^(٢).

ولكن علينا تخريج جملة الابتداء بأن نعين الخبر وهو محذوف ونقدره بـ: إلا الله مُدبرهما، أو أيّ خبر يناسب السياق. ولكن ما هو مسوغ حذف الخبر ؟ والجواب: هو لأنه مفهوم، ومعلوم، وواضح من السياق، وحذف أيضًا لإمكانية التوسع فيه، مما نعرفه من حذف الخبر كثيرًا في التنزيل العزيز، لتجعل الفكر يخلق في كثير من المعاني المختلفة عن الله خالق الكون، ومُسَيَّره، والمسيطر عليه . وتدل الآيات التي ذُكرت قبل هذه الآية على سهولة تقدير الخبر، فبدلاتها نتبين ذلك. ومثل هذا الحذف يُفهم ويُقدر بالاستدلال بما قبله عليه، وهو كثير في اللغة، والأسلوب القرآني . والذي ورد قبل هذه الآية الكريمة قوله تعالى: (وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ + يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ + أَمْ اتَّخَذُوا إِلَهًا مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْسِرُونَ + يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ) [الأنبياء ١٩-٢١].

٧. أيد البحث أنّ الفساد المقصود بالآية المباركة غير محدد . مثلما جاء لفظ (آلهة) منكرًا مطلقًا . ،فالفساد قد يكون في ذات السموات والأرض، وفي النظام الذي يجريان فيه، أو فيما فيهما، وفي من فيهما، فتكون الحياة بذلك غير صالحة.

هذا جهد بذلت فيه طاقتي ،ولم أدخر شيئًا منها إلا بذلته خدمةً للغة القرآن الكريم ،وكل أملي أن أقدم ما يُنتفع به ، فإن بلغ البحث ما أبغي فقد كان بتوفيق من الله وتسديد ، وإن كانت الأخرى فمن نفسي المُقرّة بالنقص .

حسبي الله المسدد للصواب ، وعليه توكلّي ، وهو نعم المستعان وإليه أنيب .
المراجع والمصادر

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/١٣٨.

(٢) ينظر: السابق ١/٣٥٩.

— القرآن الكريم .

- الإتيان في علوم القرآن . جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) . دار مكتبة الهلال . بيروت . لبنان . (د.ت.) .
- الاستثناء في القرآن الكريم ، نوعه ، حكمه ، إعرابه . حسن طه الحسن . مطبعة الزهراء . الموصل . العراق ١٤١٠ هـ . ١٩٩٠ م .
- الاستغناء في الاستثناء . شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت ٦٨٤ هـ) .
- تد. محمد عبد القادر عطا . ط ١ . بيروت . لبنان ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م .
- أساس البلاغة . أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) . تد. عبد الرحيم محمود . ط ١ . مطبعة أولاد أور فاند ١٣٧٢ هـ . ١٩٥٣ م .
- أسرار التنزيل وأنوار التأويل . فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) . تد. محمود أحمد محمد ، وبابا علي الشيخ عمر ، وصالح محمد عبد الفتاح . دار واسط . ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٥ م .
- الأصول في النحو . أبو بكر محمد بن السري ، المعروف بـ (ابن السراج) (ت ٣١٦ هـ) . تد. د. عبد الحسين الفتلي . ج ١ . مطبعة النعمان . النجف الأشرف ، و ج ٢ . مطبعة سلمان الأعظمي . بغداد ١٣٩٣ هـ .
- الإعراب عن قواعد الإعراب . أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) . تد. د. رشيد عبد الرحمن العبيدي . ط ١ . دار الفكر ١٣٩٠ هـ . ١٩٧٠ م .
- إعراب القرآن الكريم . أبو جعفر أحمد بن محمد إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ) . تد. د. زهير غازي زاهد . بغداد (د.ت.) .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه . محيي الدين الدرويش . ط ٣ . دار ابن كثير . سورية ١٤١٢ هـ . ١٩٩٩ م .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن . محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ) . المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢١ هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف . كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) . تد. محمد محيي الدين عبد الحميد . ط ٣ . مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٤ هـ . ١٩٥٥ م .
- أنوار التنزيل ، وأسرار التنزيل ، المعروف بـ (تفسير البيضاوي) . ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت ٦٩١ هـ) . تقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان ١٤١٨ هـ . ١٩٩٨ م .
- الإيضاح في شرح المفصل . أبو عمرو عثمان بن عمر ، المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) . تد. د. موسى بناي العليلي . مطبعة العاني . بغداد ١٩٨٢ م .
- البحر المحيط . أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) . ط ٢ . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان ١٤١١ هـ . ١٩٩٠ م .

- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن . كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (ت ٦٥١هـ) . تد. د . خديجة الحديثي ، ود. أحمد مطلوب . مطبعة العاني . بغداد ١٣٩٣هـ . ١٩٧٣م .
- تاريخ الأمم والملوك . أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) . دار الكتب العلمية . ط ١ . بيروت ١٤٠٧هـ .
- تفسير التحرير والتتوير . محمد الطاهر ابن عاشور . الدار التونسية للنشر ١٩٨٤م .
- تفسير القرآن الكريم (بحر العلوم) . أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي (ت ٣٧٥هـ) . دراسة وتحقيق د. عبد الرحيم أحمد الزقة . ط ١ . مطبعة الإرشاد . بغداد ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م .
- التفسير الكاشف . محمد جواد مغنية . ط ١ . مطبعة أسوة . إيران ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م .
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) . فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ) . تد. عماد زكي البارودي . المكتبة التوقيفية . مصر . القاهرة ٢٠٠٣م .
- التيسير في القراءات السبع . أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ) . غني بتصحيحه : أوتويرتزل . أستانبول . مطبعة الدولة ١٩٣٠م .
- جامع البيان في تأويل القرآن . أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) . دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م .
- الجامع لأحكام القرآن . أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) . تد. سالم مصطفى البديري . ط ١ . بيروت ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م .
- الجنى الداني في حروف المعاني . حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) . تد. د . طه محسن . جامعة الموصل . ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م .
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . محمد بن علي الصبّان (ت ١٠٢٦هـ) . دار إحياء الكتب العلمية . عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت) .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) . تد. عبد السلام محمد هارون . القاهرة ١٣٨٧هـ ١٩٦٨م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم . محمد عبد الخالق عضمية . ط ١ . مطبعة السعادة بمصر . ١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م .
- السيرة النبوية . عبد الملك بن محمد بن هشام (ت ٢١٨هـ) . تد. طه عبد الرؤوف سعد . ط ١ . دار الجيل . بيروت ١٤١١هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . بهاء الدين بن عقيل (ت ٦٧١هـ) . تد. السيد علي الحسيني . ط ٢ . قم . إيران ١٣٨٢هـ . ش .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) . الأشموني (ت ٩٢٥هـ) . تد. محمد محيي الدين عبد الحميد . ط ١ . بيروت ١٣٧٥هـ . ١٩٥٥م .
- شرح المفصل . موفق الدين بن يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ) . بيروت (د.ت) .

- شرح الكافية . محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي (ت ٦٤٦هـ) . تصحيح وتعليق د.يوسف حسن عمر . مؤسسة الصادق . طهران ١٣٩٨هـ . ١٩٧٨م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل . أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسلي (ت ٧٧٠هـ) . دراسة وتحقيق د.الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي . ط١ . مكة المكرمة ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م .
- صفوة البيان لمعاني القرآن . حسنين محمد مخلوف . ط٤ . الكويت ١٤١١هـ . ١٩٩٠م .
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز . يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني (ت ٧٤٩) . مطبعة المقتطف بمصر ١٢٢٢هـ . ١٩١٤م .
- العين . أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) . تد. د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي . بغداد ١٩٨٢م .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير . محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) . تد. د. عبد الرحمن عميرة . ط١ . دار الوفاء . المنصورة ١٤١٥هـ . ١٩٩٤م .
- في النحو العربي ، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث . د.مهدي المخوذومي . ط١ . شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٨٦هـ . ١٩٦٦م .
- الكامل . أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) . تد. محمد أحمد الدالي . ط١ . مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م .
- الكتاب . أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) (ت ١٨٠هـ) . تد. عبد السلام محمد هارون . القاهرة ١٣٨٨هـ . ١٩٦٨م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) . ط١ . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م .
- لسان العرب . أبو الفضل محمد بن مكرم المعروف بـ(ابن منظور ت ٧١١هـ) . دار الحديث . القاهرة ١٤٢٢هـ . ٢٠٠٢م .
- مجالس العلماء . أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) . تد. عبد السلام محمد هارون . الكويت ١٩٦٢م .
- مجمع البيان لعلوم القرآن . أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) . مؤسسة الهدى . طهران ١٤١٧هـ . ١٩٧٠م .
- مختار الصحاح . محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦هـ) . دار الرسالة . الكويت ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م .
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل المعروف بـ(تفسير النسفي) . أبو البركات عبد الله أحمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠هـ) . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر (د.ت) .
- المصباح المنير . أحمد بن محمد المقري الفيومي (٧٧٠هـ) . تصحيح/ مصطفى السقا . مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (د.ت) .
- مصطفى جواد وجهوده اللغوية . د. محمد عبد المطلب البكاء . بغداد ١٩٨٢م .

- المعاني الثانية في الأسلوب القرآني . د. فتحي أحمد عامر . الإسكندرية ١٩٧٦ م.
- معاني الحروف . أبو حسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) . تد د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي . القاهرة (د.ت).
- معاني القرآن . أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (الأخفش) (ت ٢١٥هـ) . تد. د. فائز فارس . ط ٢ . الكويت ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.
- معاني القرآن . أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) . تد أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار . القاهرة . ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م.
- معاني القرآن وإعرابه . أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ) . تد. د. عبد الجليل عبده شلبي . ط ١ . بيروت ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
- معاني النحو . د. فاضل صالح السامرائي . مطبعة جامعة الموصل ١٩٨٧ م.
- معجم الأدباء . شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) . بيروت (د.ت).
- معجم الدراسات القرآنية . د. ابتسام مرهون الصفار . العراق . مطبعة جامعة الموصل ١٩٨٤ م.
- المعجم المفصل في اللغة والأدب . د. ميشال عاصي، ود. إميل بديع يعقوب . ط ١ . دار العلم للملايين . بيروت ١٩٨٧ م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . محمد فؤاد عبد الباقي . دار الفكر . بيروت ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.
- المعجم الوجيز . مجمع اللغة العربية في القاهرة . بيروت (د.ت).
- المعجم الوسيط . مجمع اللغة العربية في القاهرة . قام بإخراجه : إبراهيم مصطفى وآخرون . طهران . (د.ت).
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب . أبو محمد الله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت ٦٧١هـ) . تد. محمد محيي الدين عبد الحميد . (د.ت).
- المفردات في غريب القرآن . أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بـ (الراغب الأصفهاني) (ت ٥٠٢هـ) . تد. محمد سيد كيلاني . بيروت . لبنان (د.ت).
- المفردات النحوية . كمال بسيوني . ط ١ . القاهرة ١٩٨٨ م.
- المفصل في علم العربية . أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) . دار الجيل . لبنان . ط ٢ (د.ت).
- مقاييس اللغة . أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) . تد. عبد السلام محمد هارون . إيران (د.ت).

- المقتصد في شرح الإيضاح . عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) . تح.د.كاظم بحر مرجان . دار الرشيد . الجمهورية العراقية ١٩٨٢م .
- المقتضب . أبو العباس محمد بن زيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) . تح. عبد الخالق محمد عضمية . بيروت (د.ت) .
- مقدمتان في علوم القرآن . المقدمة الثانية (مقدمة ابن عطية لتفسيره :الجامع المحرر) . تصحيح د.آرثر جفري . الناشر مكتبة الخانجي . مصر ١٩٥٤م .
- الموجز في النحو . أبو بكر محمد السراج (ت ٣١٦هـ) . تح. مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي . بيروت (د.ت) .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) . تح. د.عبد العال سالم مكرم . الكويت ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .
الرسائل والأطاريح الجامعية
- ١- لا في اللغة العربية . رحيم جمعة علي . رسالة ماجستير . كلية الآداب . جامعة بغداد ١٤٠٩هـ . ١٩٨٨م .
- ٢- الحروف الثنائية غير المختصة في القرآن الكريم . علي رحيم هادي الحلو . رسالة دكتوراه . كلية الآداب . جامعة بغداد ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م .